

مفهوم الاستثمار

مفهوم الاستثمار هو مفهوم قديم وهو بمعناه البسيط يعني التضحية بمنفعة حالية من أجل الحصول على منفعة مستقبلية أكبر خلال فترة زمنية معينة مقابل تحمل درجة معينة من المخاطر. فعلى سبيل المثال لو أن شخصاً ما يملك مبلغ 1000 دينار فإنه يستطيع في الوقت الحالي شراء سلعة والاستفادة منها، ولكن لو قام هذا الشخص بادخار هذا المبلغ واستثماره لفترة محددة من الزمن وحصل على عائد بنسبة 20%، فبعد تلك الفترة سيكون المبلغ الذي يملكه هذا المستثمر 1200 دينار.

للاستثمار أشكال وأجال متعددة، فيقسم الاستثمار من حيث الشكل إلى استثمار مباشر أو غير مباشر. كما يقسم من حيث الأجل إلى استثمار قصير الأجل واستثمار طويل الأجل. فمن حيث الشكل: يوجد نوعان من الاستثمار هما الاستثمار المباشر وهو الاستثمار الذي يكون في مجالات أو أصول ملموسة كتأسيس شركة أو بناء مصنع أو تشغيل متجر ... الخ. أما الشكل الآخر فهو الاستثمار غير المباشر والذي يكون على شكل استثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها، وهذه الأوراق تعتمد قيمتها على قيمة الأصول التي نشأت منها، لذلك يطلق على هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار المالي.

ومن حيث الأجل فيكون الاستثمار إما قصير الأجل وهو الاستثمار الذي يتم من خلال ما يدعى بالسوق النقدي (البنوك والمؤسسات المالية وغيرها) ويكون الاستثمار في أدوات مالية قصيرة الأجل تستحق خلال فترة زمنية تتراوح بين يوم إلى سنة واحدة كشهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي. وإما استثمار طويل الأجل: فهو الاستثمار الذي يتم من خلال ما يسمى بسوق الأوراق المالية (البورصات) ويتم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات وغيرها. أي الأوراق التي تستحق خلال فترة زمنية تتجاوز السنة أو التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد كالأسهم.

ومما يذكر بأن الاستثمار بالأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات قد يكون قصير المدى أو ما يعرف بالمضاربة وقد يكون طويل المدى وهو ما يسمى بالاستثمار.

ففي المضاربة يعتمد المضارب على تحقيق أرباح من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء، لذلك إذا لم يصل السهم للسعر المطلوب فإن المضارب قد يواجه بخسارة. أما في الاستثمار على المدى الطويل فإن المستثمر يهدف للحصول على التوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يجنيها في حال قرر المستثمر التخلي عن استثماره وهذه سياسة مضمونة الأرباح الى حد كبير. ولقد أثبتت الدراسات أن الاستثمار على المدى الطويل عائد أعلى من عوائد المضاربة أو الاستثمار على المدى القصير، وأن اتجاه الأسواق المالية دائماً يتجه نحو الصعود على المدى الطويل بالرغم من فترات التصحيح وتراجع الأسعار التي قد تشهدها أحياناً. إن اتخاذ قراراً بالاستثمار يعد من أهم وأخطر القرارات لما ينطوي عليه من مخاطر والتي تتراوح بين عدم تحقق العائد المتوقع أو المراد الحصول عليه إلى خسارة المستثمر لكامل أمواله. لذلك فإن عملية اتخاذ القرار الاستثماري تحتاج إلى تخطيط دقيق ودراسة متأنية لكافة المعطيات والظروف المحيطة بالاستثمار وبالمستثمر. فيجب بداية تحديد الهدف المراد الوصول إليه، ثم جمع كم كبير من المعلومات وبشكل مستمر، كذلك يتطلب الأمر دراسة وتقييم جميع بدائل وفرص الاستثمار الأخرى المتاحة لاختيار البديل الأمثل، بعد ذلك يتم اتخاذ القرار الاستثماري مع ضرورة الاستمرار في تقييمه ومتابعة نتائجه بين فترة وأخرى. ويجب التأكيد قبل الدخول في العملية الاستثمارية أن يكون المبلغ المراد استثماره فائض عن حاجة المستثمر، وأن لا يرتب عليه أي التزام، كذلك لا بد أن يحدد المستثمر هدفه منذ البداية وأن يحدد الأجل الذي يرغب بالاستثمار فيه.

إعداد : سندس جماید